هذا الجدول ، كما أشرت قبلا ، انما يمثل الثمن الاقتصادي المباشر للجهد العسكري الشامل ، اي عبء الموازنات العسكرية . وهو لا يتناول الاعباء غير المباشرة المترتبة على اعادة توزيع الموارد بسبب الجهد العسكري في نمط يختلف عن النمط الذي يميز حالة يكون فيها الجهد العسكري طبيعيا واكثر تواضعا . وكذلك فان الجدول لا يظهر كليا التكلفة المالية لحركة المقاومة ، ففي حين قد تشمل موازنتا ج ع م وسورية المساعدات التي تقدمها حكومتا هذين البلدين للعمل الفدائي ، فان هنالك مساعدات تأتي من مصادر اخرى لا تنعكس في الجدول . على ان مجموع المساعدات غير المبينة انما هو مبلغ متواضع نسبيا لا يؤثر بشكل ملموس في رفع مجموع الموازنات الدفاعية او رفع نسبتها الى الناتج القومي بأكثر من جزء صغير من واحد بالمئة .

عند هذه النقطة ، يتضح من المقارنة الاولية لعبء الموازنات الدفاعية بين الدول العربية الاربع واسرائيل ان العبء الواقع على كاهل اسرائيل أثقل بكثير من العبء على الدول الاربع خاصة اذا نظرنا في العبء منسوبا للفرد من السكان اذ يفوق هذا العبء على الفرد الاسرائيلي بالارقام المطلقة بحوالي ١٣ مرة العبء المتوسط على الفرد في البلدان العربية الاربعة . غير ان العبء الفردي منسوبا للناتج القومي الفردي في اسرائيل يفوق مثيله بالنسبة للبلدان الاربعة مجتمعة بنصف مرة فقط ، والسبب في هذا التباين في تقييم وطأة العبء هو التباين الواسع جدا في الناتج القومي الفردي بين اسرائيل والعرب مما يعني تخفيف العبء نسبيا على الفرد الاسرائيلي . فاذا قيل ان اسرائيل تتمتع « بعمق اقتصادي » أي بموارد خارجية (من يهودية واستعمارية) كفيلة بتخفيف الحمل عن كاهل اسرائيل — وهذا صحيح — الا ان المساعدات الخارجية اخذت بالاعتبار في الجدول على الصفحة السابقة، من جهة، ومن جهة أخرى فان لدول المواجهة هي الاخرى «عمقا اقتصاديا» يتمثل في الموارد العربية جملة ، وهي موارد يمكن توجيه مبالغ مطلقة ضخمة جدا من مجموعها صوب المجابهة مع اسرائيل لو شاء العرب فعلا تحمل مسؤوليتهم التاريخية بشمولية وصدق وثبات موقف . فدخل الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط ، من عائدات النفط المدفوعة للحكومات وحدها سيتجاوز ستة آلاف مليون دولار لعام ١٩٧١ — هذا عدا بقية الموارد (وفي تقديرات اجريتها وجدت ان جملة الناتج القومي القائم للعالم العربي ككل يبلغ حاليا نحو ٣٠ الف مليون دولار .) وواضح ان هذه القاعدة الاقتصادية — على تواضعها بالنسبة لموارد البلاد المتقدمة صناعيا — قادرة على تحمل عبء عسكري اكبر بكثير من العبء الحالي خاصة اذا أحسن تنسيق الجهد العسكري العربي ووجه في الوجهة الصحيحة .

على ان هذا البحث في الموارد الاقتصادية ونصيب الجهد العسكري منها ، خاصة فيما يتعلق ببلدان المواجهة الاربعة، ليس بمجمله ذا صلة مباشرة بعملية الاستنزاف وآثارها. فالموازنات العسكرية لم تنشأ نتيجة الاستنزاف وحده ولا بشكل رئيسي وانما هامشيا فقط ، فهي حصيلة حالة الحرب مع اسرائيل في الاساس . ولهذا فنحن مدعوون للتمعن بتدقيق اكثر في كلفة الاستنزاف بالذات .

وكذلك فان انخفاض الناتج القومي عام ١٩٦٧ في ج ع م والاردن ، والى حد اقل في لبنان، ليس مرده الى الاستنزاف بمعناه المحدد في هذا البحث (ففي اسرائيل كذلك انخفض الناتج القومي في ١٩٦٦ و١٩٦٧ انخفاضا كبيرا، وهنا كذلك لم ينخفض بسبب الاستنزاف) — بدليل ان الناتج القومي ذاته — في كل من ج ع م والاردن واسرائيل ، وكذلك في لبنان، عاد الى الارتفاع في السنوات ١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠ على التوالي وهي سنوات ممارسة الاستنزاف . وهذه الظاهرة تؤيد ما اوردناه في تحليل اثر الاستنزاف على نمو